على هامش دعوة صدام حسين الاكراد للحوار:

الخيار الكردي الصعب !!

ان المشهد الذي اختاره الرئيس العراقي صدام حسين للاعلان عن دعوته الاكراد للحوار هو نموذج للسيريالية في الخطاب العراقي.

فرغم ان الاتصالات بين القادة الاكراد (البرزاني والطالباني) لم تنقطع مع بغداد، بخاصة في السنوات الاخيرة، الا ان الرئيس العراقي اصر على الاعلان عن دعوته للحوار بنفسه، واختار اجتماعه بأعضاء "المجلس التشريعي لمنطقة الحكم الذاتي" المشكل من قبل الحكومة والذي مقره بغداد، مسرحاً لهذا المشهد.

فاذا كان صدام يجتمع بأعضاء "المجلس التشريعي" كممثلين للشعب الكردي فما معنى دعوته لقادة كردستان للحوار؟

ان المنطقة الآمنة في شمال العراق فرضت بقرار دولي، ومع ذلك يقول صدام حسين في خطابه: انه ابقى "الحال الاستثنائية" في شمال العراق كي يتمكن المواطن الكردي في الوصول الى "اختياره الحقيقي"، وهكذا يتحدث صدام حسين وكان قرار السيطرة على كردستان مرهون بارادته، كما يرفض ضمناً الانتخابات الحرة التي افرزت اول برلمان كردي في عام 1992، وقراره المتخذ بالاجماع في الفيدرالية.

كما يتحول صاحب "الانفال"، وعمليات التهجير والقمع الى صاحب الفضل بقوله: "ان القادة الاكراد كانوا سيسمون شعبهم سوء العقاب لولا خشيتهم من بغداد". واصفا كردستان بجزء "صغير محتقر"، وحالها "حال الابن العاق" الذي يجب ان "يتراجع وان يصلح نفسه"، ملوحاً بعصا الطاعة بقوله: "عندما نعجز عن هذا فلكل حال حال".

ولكن وراء هذا الخطاب السريالي اللامعقول، حقائق مرة في غاية الواقعية.

❊ ❊ ❊

يرى صدام حسين ان الوضع في كردستان بعد عشر سنوات قد تغير بما يسمح له بالتحرك نحو فرض ارادته السياسية ان لم يفرض السيطرة المباشرة.

فالعامل الدولي متمثلا بالامم المتحدة اصبح اعجز عن اتخاذ قرار التدخل لصالح الاكراد في ظل الفيتو الروسي والرفض التركي.

اما العامل الامريكي بالتعاون مع بريطانيا فقد خسر الكثير من مواقعه السياسية والاعلامية في المنطقة، لمصلحة انهاء عزلة بغداد اقليميا، بل ان الاخيرة باستخدام عوائد النفط والاستعطاف بمعاناة الشعب العراقي كسبت انظمة وشارعا عربيا محتقنا بالعداء لامريكا بسبب فلسطين.

وفي غياب قرار الحسم الامريكي باستخدام القوة المباشرة لاسقاط النظام، اعتمدت واشنطن "الاحتواء" نهجاً، الامر الذي خدم صدام حسين اكثر من اي عامل اخر. فبأسم الخوف من البديل (الشيعي او الكردي) اصبح صدام الخيار الاقل ضرراً.

وفي غياب امكانية الحسم العسكري على الارض، اصبحت الضربات الجوية الامريكية اداة اعلامية في خدمة صدام حسين لكسب العطف الاقليمي والدولي.

كما سعى صدام حسين الى تعطيل الاكراد كقوة للتغيير السياسي في العراق، وقد حقق نجاحا في هذا الشأن بدءاً من الفراغ الذي تسبب فيه قرار سحب الادارة المركزية وخدماتها من الشمال الكردي، مما جعل عبء ادارة واعاشة المنطقة على الاخرين. كما ساهم الفراغ السياسي، مع تشجيع من بغداد، على دفع عجلة الصراع السياسي بين الاطراف الكردية ليتحول الى اقتتال بلغ الذورة عام 1996 عندما لجأ احد الاطراف للنظام العراقي طلبا العون العسكري.

حصل كل هذا على مشهد من واشنطن التي لم تحرك ساكناً، واكتفت بانسحاب القوات العراقية من اربيل بعد انهاء الوجود العسكري للمعارضة العراقية.

وبذلك دشنت واشنطن مرحلة جديدة في كردستان كرستها مادلين اولبرايت وزيرة الخارجية الامريكية انذاك بقولها للاكراد: لا تتحدوا صدام بما يدفعه للهجوم، مقابل استمرار الحماية الجوية.

في غياب الحكم المركزي اصبح ينظر الى كردستان العراق كمنطقة فراغ سعت كل من ايران وتركيا وبدرجة اقل سورية على ملئه، الامر الذي اعطى بغداد فرصة لتدخل لعبة توازن القوى من خلال دعم طرف دون اخر. كما ان انشغال الاكراد في حماية انفسهم من ايران او/و تركيا جعلهم مضطرين لتقديم تنازلات والقلق الدائم، فما دام الطالباني على خلاف مع تركيا تمتع بتعاون ايران، وما ان تم اصلاح ذات البين مع انقرة انقلبت طهران عليه واخذت تدعم عناصر كردية (كحزب العمال الكردستاني) ضد الطالباني. كما انعكس التقارب السوري-العراقي مباشرة على العلاقة السورية الكردية.

وعندما تجاوز الحزبان الرئسيان الكرديان الكثير من خلافاتهما، اتجهت بغداد نحو اطراف ثانوية لتأجيج الصراعات. فقد ساعدت حزب العمال الكردستاني و فئات هامشية اخرى كما لجأت الى اعمال الارهاب والتفجير (اعتقل اخيراً موظف دولي تونسي الجنسية ينقل متفجرات في شاحنة تابعة للامم المتحدة).

وجاء تصاعد خطر الاحزاب الاسلامية الكردية على الحزبين الكرديين الرئسيين ليصب في خدمة بغداد ايضاً.

ولكن الورقة النفطية والمالية كانت الاكثر فاعلية في تحييد الاكراد. فقد اعاد النظام ربط المنطقة الكردية بشبكة اقتصادية محورها النفط والتهريب، وبات الاقتصاد الكردي اليوم، بخاصة في اربيل، معتمدا على خطوط النقل التجاري والنفطي لتركيا عبر كردستان، بما خلق شرائح كردية مستفيدة ومن الصعب تعويضها عن الامدادات الحكومية العراقية، كما استطاعت الاخيرة مد جسور التعاون مع تركيا ملوحة بفتح معبر حدودي ثان لا يمر بالمنطقة الكردية، وباشرت بتسيير خط للسكك الحديد مباشر بين تركيا والعراق يمر عبر الاراضي السورية وليس الكردية. هذا وان تركيا ليس بحاجة للاقناع باهمية عودة "الفرع" الكردي الى "الاصل" العربي في بغداد.

في ظل هذه الخلفية تصبح مبادرة صدام حسين، تهديدا اكثر من كونها حواراً، ومع ذلك فان الاكراد ليسوا في وضع يسمح لهم برفض الدعوة.

❋ ❋ ❋

يتمثل المأزق الكردي في الخوف من مواجهة مع صدام من دون توفر غطاء اقليمي او دولي لحمايتهم. فجاء الرد على شكل بيان في غاية الاعتدال مشتركا للحزبين الكرديين الرئسيين بتاريخ 26 تموز الماضي، يؤكد على النهج السلمي، والوحدة الوطنية العراقية "التي ستترسخ بمقدار ما تتحقق الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الانسان، والحل السلمي العادل للقضية الكردية في اطار وحدة العراق وسيادته". واما شروط الحوار فقد اكتفى البيان بالاشارة الى "ضرورة تهيئة الاجواء المناسبة ومستلزمات الحوار الديمقراطي العلني، وبناء عوامل الثقة"، وحدد مستلزمات ذلك "بوقف سياسة ترحيل وتهجير السكان الاصلين من مناطقهم . . والكشف عن مصير المعتقلين والمفقودين وان تؤخذ بعين الاعتبار تضحيات وطموحات شعب كردستان وارادته استنادا الى قرار المجلس الوطني لكردستان العراق في 4/10/1992، بتحديد العلاقة القانونية بين اقليم كردستان والحكومة المركزية على اساس الفيدرالية واحترام الحقوق المشروعة لجميع القوميات والاديان". فالحديث هنا عن "الاخذ بعين الاعتبار" وليس الالتزام او التنفيذ العملي لقرارات المجلس الوطني الكردستاني، في حين يؤكد البيان على "وحدة العراق وسيادته". وجاءت الاشارة الى "احترام الحقوق المشروعة لجميع القوميات والاديان" لتطمين التركمان والاشوريين.

وبالمقابل تحاشى البيان ربط القضية الكردية بالمعارضة العراقية او حتى الاشارة اليها من بعيد، واسقط العامل الدولي تماما بعدم المطالبة بأي مشاركة او اشراف دولي لضمان عملية الانتقال الديمقراطي، بل تجاهل البيان كافة قرارات الامم المتحدة بما فيها القرار 688 الخاص بالحقوق الانسانية للاكراد.

علما ان صيغة مشروع البيان الاولى، نقلا عن مصادر مطلعة، تطرقت الى جملة شروط اهمها: "قبول حكومة بغداد بصيغة الفيدرالية التي اعلنها البرلمان الكردستاني في نيسان 1992، وقيام حوار على اساس اقامة نظام ديمقراطي

تعددي واجراء انتخابات عامة باشراف اقليمي ودولي لضمان نزاهة العملية الانتخابية". اضافة الى المطالبة بـ "كشف الحكومة عن مصير ضحايا عمليات الانفال" التي اعتقلت خلالها السلطات الحكومية اكثر من 150 الف كردي ونقلتهم من اماكنهم في شمال العراق الى اماكن مجهولة في عام 1988.

ان اعتدال البيان المشترك وتركيزه على ما هو ممكن ضمن الارادة العراقية المشتركة ترك الكرة في ملعب الحكومة المركزية، فان كانت دعوة صدام للحوار مجرد ورقة للاستهلاك الاعلامي العربي والدولي، فان الرد الكردي اسقطها باعتداله، وان كان هدف صدام من استخدام لغة التهديد المغلفة بالدعوة للحوار هو لضمان رفض القيادة الكردية او استفزازها لتبرير اجتياح كردستان، فان الاعتدال الكردي اسقط تلك الذريعة.

قد تكون حاجة صدام الى "حصان طروادة" لفرض سيطرته مجددا على كردستان، دفعته للمبادرة بطرح مشروع كان يأمل ان يشق به الاكراد. ولكن صدور البيان بصيغة مشتركة من قبل الحزبين الرئسيين و ترك الباب مفتوحا للحوار اسقط مثل هذا الاحتمال. لقد تجاوزت القيادات الكردية امتحان الوحدة الوطنية بما اسقط ورقة رابحة طالما استخدمها النظام العراقي في التعامل مع الطالباني والبارزاني بالذات. ولكن مبادرة صدام حسين قد تحقق على صعيد المعارضة العراقية ما فشلت في تحقيقه على صعيد الاكراد، عندما تأخذ عناصر معارضة عراقية غير كردية بالهجوم على الاكراد بتهمة "الحوار" مع النظام!! بما يزيد انقسام المعارضة العراقية ويرسخ قناعة الاكراد بعدم جدوى المعارضة العراقية.

❋ ❋ ❋

لقد كسب الاكراد بعض الوقت، ولكن اشكالية المستقبل الكردي لم تزل قائمة. فالقيادات الكردية تعرف ان الوضع الحالي الذي استمر عشر سنوات (وهو الافضل مذ عقود) غير قابل للاستمرار للأبد. وان مصير كردستان سيحسم بالنهاية في بغداد سلبا او ايجاباً.

وبذات الوقت تدرك القيادات الكردية بانها غير قادرة ولا مسموح لها بفرض التغيير في بغداد، ولا وجود لمعارضة عراقية فاعلة ومقبولة اقليميا ودوليا يمكن الرهان عليها او التحالف معها، فالى جانب الاكراد يبقى الرقم الاسلامي (الشيعي تحديدا) هو الاقوى ولكن المشكلة ان هذا الرقم مرفوض اقليميا ودوليا، كما ان طروحاته في الشأن الكردي غير مطمئنة بالنسبة للغالبية الكردية.

وباستثناء ليبيا، ليست هناك دولة عربية متعاطفة مع طموح الاكراد وامانيهم، كما ان "الشارع العربي" المحكوم بجهله لا يرى في الاكراد الا حركة انفصالية. وعلى الصعيد الاقليمي لا ترغب اي من دول الجوار (تركيا، ايران، سورية) بقيام نموذج كردي متقدم يستقطب اكرادها.

وبالقدر الذي يدرك فيه الاكراد اهمية الولايات المتحدة في حماية وجودهم، ينتابهم شعور بالخوف من احتمال تخلي الاخيرة عنهم، ولا تزال ذكرى 1975 ماثلة في ذهن القيادات الكردية، وبالذات البارزاني. وتزداد مخاوف الاكراد اليوم حيث تقوم الادارة الامريكية بمراجعة سياستها تجاه العراق، بخاصة في ما يخص استمرار مناطق الحظر الجوي التي اخذت طائرتها تتعرض لمزيد من التحدي العراقي. واقصى ما وعد به البنتاغون القادة الاكراد في اخر لقاء بتاريخ 14 تموز الماضي هو ان واشنطن "سوف لا تسمح لصدام حسين استخدام الاجواء العراقية للهجوم على الاكراد، او تهديد جيرانه".

ان الحماية من طيران صدام هي ليست بديلا عن حماية من اجتياح عسكري على الارض. وان فشل واشنطن في اقناع الاكراد على مستقبلهم هو ليس هزيمة للسياسة الامريكية فحسب، بل نهاية للتجربة الديمقراطية الكردية وبالتالي انتصار للدكتاتورية ولصدام حسين.

وبالمقابل فان صدم حسين ليس مستعدا لأي تنازل سياسي ولو مؤقتا لصالح انفراج ديمقراطي في العراق، خصوصا بعد ان خرج من العناية الصحية السياسية و "قفص" الاحتواء الامريكي.

وختاما ليس هناك من هو ادرى بوعود صدام من قادة الاكراد فقد لدغوا اكثر من مرة، الامر الذي يتطلب ضمانات دولية. ولكن لا صدام يقبل بها بحجة "السيادة"، ولا (امريكا) الطرف الاقدر على اعطاء الضمانات مستعدا لذلك خوفا من ان تؤدي الى تأهيل النظام.

❋ ❋ ❋

(الملف العراقي، العدد 116، آب 2001)